

تتاولنا في مقالة سابقة («الأخبار»، 3 آب 2021) منهجية بناء «المفاهيم الإسلامية»، مقترحين التقريب بين طريقة الطوابق عند السيد محمد باقر الصدر ومنهجية النماذج - المثالية عند ماكس فيبر. وقد تلقينا ملاحظات وتعليقات عديدة حول هذه الورقة، وكان التعليق الأساسي هو حول ضرورة الحديث عن تطبيق عملي - تقني لهذا الطرح، أقرب إلى الواقع الراهن، لا سيما من زاوية المساعدة في إيجاد مخارج وبدائل في مواجهة الأزمات الاقتصادية والمالية الحالية الممتدة من العراق إلى سوريا وصولاً إلى لبنان. وكما شدّد ماكس فيبر (ت. 1920) في دراساته المنهجية التي سبق وذكرنا أهمها، فليس من المنوع على الباحث أن يحاول الإجابة على أسئلة يطرحها القائد السياسي و/أو الأيديولوجي) راجع عمله الشهير *Le Savant et le Politique*: إضافة إلى تعليقات ريموند آرون (Raymond Aron)، لكن بشرط أن يحافظ الأول (أي الباحث) على ما سميناه بالحياد الأكسيولوجي، أي أن يبقى بعيداً عن الأحكام القيميّة، وبعيداً عن التوضعات الأيديولوجية والدينية. ليست المشكلة، إذن، في أن يتعاطى الباحث مع القيم، وإنما في أن يقع في فخ الحكم القيمي. لذلك، فقد رأينا أنه من واجبنا الأخلاقي - بعد الذي سبق عن الطرح المنهجي - أن نحاول الإجابة على سؤالين واجهنا بهما - تقريباً - كل شخص قرأنا وهو ينتمي إلى الإطار السياسي والعقائدي لما يُسمى اليوم بـ«محمور المقاومة» (مع قربه الطبيعي من الثقافة التي ينتمي إليها بدوره السيد محمد باقر الصدر، صاحب اقتصادنا). أما السؤالان فهما: ما هو النموذج - المثالي المهيمن إذن للنظام الاقتصادي (والمالي) البديل، والذي يتوافق مع النظام القيمي الذي تنتمي إليه - بطبيعة الحال - قيادة هذا المحور (في الوقت الحاضر)؟ بتعبير أدق، وبالعودة إلى مصطلحاتنا العلمية: من خلال الطرح المنهجي الذي ناقشناه سابقاً، هل يمكن بناء نموذج - مثالي - مناسب ومتمين ومتناسك - لنظام اقتصادي - مالي متميز، انطلاقاً من دراسة «فهمية» لخطاب الفقهاء المسلمين عبر المذاهب والعصور؟ وهل يشكل هذا النموذج - المثالي بديلاً واقعياً للنظام الذي تنتبناه المحاور الأخرى، لا سيما منها التي تنتمي إلى الرأسمالية الليبرالية؟

إن الأطروحة المركزية لهذا المقال، والمستندة إلى سنوات من التفتيش والدراسة والتطبيق، تقوم على فكرتين رئيسيتين. الأولى: هي إمكانية بناء نموذج - مثالي لاقتصاد «إسلامي» كهذا بديل (لكنه ذو طابع عالمي بالتأكيد)، انطلاقاً من المعطيات الفقهية السالفة الذكر. ونشير هنا إلى ضرورة البحث عن هذا النموذج - المثالي من زاوية التوزيع الثانوي بين وسائل الإنتاج، أي من الزاوية الأقرب إلى النظام المالي، ما يدنينا أيضاً من السياق الحالي للأزمة الاقتصادية - المالية - المصرفية في لبنان. أما الفكرة الثانية: فهي أن السمة الرئيسية لاقتصاد (نموذجي - مثالي) كهذا هو جوهره التشاركي - التبادلي - التعاوني) بمعنى (Participatif - Mutualiste - Cooperatif): الراديكالي على كل الصعد والمستويات، ما يجعل تقبله للنظام الاقتصادي - المالي - المصرفي التقليدي المهيمن حالياً في لبنان (وفي العالم) شبه مستحيل. ونحن عندما نقول «راديكالي» لا نقصد أنه متطرف أو عنفي - أو رافض للآخر - كما يمكن للبعض أن يتصور، وإنما نقصد أنه يرفض - بشكل مبدئي وديق - المباني المفاهيمية المهيمنة حالياً في الاقتصاد - المالي الرأسمالي، وخصوصاً: فكرة «نقل الخطر» (أو «بيع الخطر مقابل ما هو يقيني») التي بني عليها جلّ فلسفة التأمين التجاري التقليدي، وجلّ فلسفة الأدوات المالية المعاصرة (لا سيما فلسفة أدوات التحوط ضد الخطر وهي أساسية في نظرية الهندسات المالية مثلاً، وتتعداها إلى فلسفة الربا والقمار والميسر عقود الغرر المعروفة في الفقه الإسلامي إلخ).

ونعرض في ما يلي أهم معالم هذا النموذج - المثالي، الأساسية بمعنى *Essentielles*، الذي يمكن بالتالي نقده ونقضه من خلال المعطيات نفسها، أو من خلال مقارنته مع الواقع التطبيقي (راجع مقالنا السابق حول منهجية النموذج - المثالي):

أسس فلسفية ومفاهيمية عامة

هل هذا النموذج - المثالي المهيمن والمطروح هو نفسه الذي قدّمه صاحب عمل اقتصادنا؟ في الحقيقة، يمكننا القول إنه يتشارك، على وجه الخصوص، مع بعض الأسس الفلسفية عند الصدر، لا سيما حول العمل ومكانة الإنسان - الفرد في الاقتصاد. ولكنه يختلف معه حول نقطة مفهومية جوهرية في علم المالية ألا وهي: دور المخاطرة في التوزيع. في البداية: لا يمكن دراسة معطيات كمعطيات الفقه الإسلامي من دون استحضار نظرية الاستخلاف، أو على الأقل، من دون استذكار فكرة صدرية أساسية هي: أن الإنسان هو محور المشكلة الاقتصادية وموضوعها وهدفها، وليس مجرد أداة من أدوات الإنتاج. وبالتالي، لا يمكن إغفال دور «العمل المنفق»، كما يسميه الصدر، بوصفه السبب الجوهرية الوحيد نظرياً لأي شكل من أشكال العائد (نذكر أننا نقارب الموضوع من زاوية التوزيع الثانوي خصوصاً). وإذا ما استذكرنا، أيضاً، تموضع علماء وقادة - ينتمون إلى الإطار الثقافي المهيمن في هذا «المحور» المذكور - من طراز العلامة الطباطبائي أو الإمام الخميني، أي تموضعهم ضمن ما يمكن تسميته بالمدرسة العرفانية الإسلامية، تصيح هاتان الفكرتان السالفتان أكثر جوهرية. إذ إن الإنسان، حسب هذه النظرية الروحية التي ترجع جذورها الفلسفية بشكل خاص إلى أفكار الشيخ الصوفي الأكبر محي الدين بن عربي (ت. 1240 م)، هو، في الحقيقة، «المظهر الأتم» لتجلي عوالم الألوهة والملكوت في عوالم المادة والناسوت. ولا يمكن، في المبدأ، للإنسان - الفرد أن يكون ذا دور ثانوي أو مهمل ضمن منظومة عقائدية - ميسطيقية (*Mystique*) كهذه، بل إن محوريتها تقترب بشكل واضح من المقدس، وهي نقطة لا بدّ من التوقف عندها في أبحاث لاحقة. لكن، بالإضافة إلى هذا الدور المقدس للإنسان وللعمل، لا يمكن إغفال مفهوم صدرية آخر وهو «استمرارية الملكية» الذي يضمن للإنسان حقاً خاصاً في الملكية، ولو كان هذا الحق مشروطاً بالعمل أيضاً (على الأقل: نظرياً). في الخلاصة: إن للعمل مكانة مقدسة ودوراً مهيماً ومحورياً في كل مستويات هذه المنظومة، التي لا

يمكن أن تتفق - في المبدأ - مع الرأسمالية الليبرالية (خصوصاً من زاوية دور العمل، وزاوية رفض عقلية «بيع الخطر مقابل اليقيني» كما سنرى)، ولا مع الماركسية (خصوصاً من زاوية الحقيقة الإلهية للإنسان، وزاوية استمرارية الملكية وعدم اتخاذ موقف سلبي من الريح «المالي» كما سنرى أيضاً).

غير أنه، ومن زاوية الأسواق والتقنيات المالية والمصرفية بشكل خاص، تبقى النقطة الأهم في هذا البناء - قيد النقاش - هي في الفلسفة السائدة لمسألتي: دور المخاطرة في توزيع العائد من جهة، وطريقة «نقل الخطر» بين اللاعبين الاقتصاديين من جهة أخرى كما ذكرنا (مثلاً: في التأمين والهندسة المالية). وإنما في الحقيقة لنقطة أساسية لم يلتفت إليها عمل اقتصادنا، خصوصاً أن الصدر قد اتخذ، ظاهراً، موقفاً مبدئياً سلبياً من كون المخاطرة سبباً من أسباب الريح (راجع: الصدر، 1987، اقتصادنا، الطبعة السادسة، بيروت: دار التعارف، ص. 601). والصحيح، على المستوى المفاهيمي - الفني خصوصاً، أن المخاطرة تلعب دوراً مركزياً، حسب فهم الفقهاء (بمن فيهم فقهاء الإمامية كما أثبتنا في بحوث سابقة)، في توزيع العائد بين أدوات الإنتاج واللعبين الاقتصاديين (بالإضافة إلى تحديد شكله بين تشاركي أو إداري). بل إن المخاطرة، بحسب هذا الفهم أيضاً، هي الضامن الأساسي للعدل في المبادلات المالية. ومن هنا بالذات نصل إلى لبّ الطرح الذي نقدمه انطلاقاً من دراسة معطيات الفقه الإسلامي: يبدو للباحث أن عقلية الفقهاء الاقتصادية، التي يمكن فهمها من خلال خطابهم، تعطي دوراً للمخاطرة في التوزيع من جهة (ترفض الريح التشاركي أو الأجر الثابت من دون وجود مخاطرة في مقابلهما، ولو لم تكن الأخيرة هي «السبب» الفلسفي لهما)؛ وتعتقد، من جهة أخرى، أن وجود المخاطرة هذا يضمن العدل بين المتعاقدين. بعبارة أخرى، وهنا لبّ ألباب القضية: لا تقبل هذه العقلية فكرة مبادلة ما هو ثابت ومضمون، بما هو متقلب ومخاطر، أي ترفض - مفاهيمياً - مبادلة اليقيني بغير اليقيني، وبشكل مبدئي شديد الوضوح. من هنا، لا يمكن لنظرة كهذه أن تتقبل الفائدة الثابتة والمضمونة مثلاً (يكسب صاحب المال أجراً ثابتاً ومضموناً فيما يتعرض المدين للخطر التجاري وحده إلخ). ولا يمكنها أن تتقبل أنواع المبادلات المالية التي يكون أحد طرفيها يقينياً، والآخر غير يقيني، كالتأمين التجاري التقليدي مثلاً، أو كعقود المشتقات المالية، وهما مفهومان يؤديان إلى فكرة «بيع الخطر» (ترفض الرؤية هذه: مسألة فصل الخطر عن العمل أو الملكية بشكل قاطع، ومن أصلها). في الخلاصة ومع التبسيط المقصود: نحن أمام نظرة عامة ترفض في جوهرها فكرة «بيع الخطر مقابل ما هو يقيني»، وتفضل بشكل جلي منطق المشاركة في الريح والخسارة، ما جعلنا نعتبر أنها حكماً من النوع التشاركي - التبادلي - التعاوني معاً (بالمفهوم المعاصر). فبدل أن نبيع المخاطر باليقيني (وهو حال الربا أو التأمين التقليدي وغيرهما)، وننقل الخطر بالتالي بين اللاعبين بطريقة تشبه القمار (أو الربا)، وبمعزل عن الأهداف الإنتاجية: تدعونا هذه النظرة إلى أن نتشارك في الريح والخسارة؛ أي أن نريح معاً، أو أن نخسر معاً (مع بعض الاستثناءات الضرورية والمصلحية)، من دون عزل عنصر المخاطرة عن الاقتصاد الحقيقي (لأنها لا ترى إمكانية نقل الخطر بدون تعلقه بالعمل و/ أو رأس المال). وليست آثار نظرة كهذه - إن قبل بها وطبقت - بالبسيطة أبداً: بل هي تشكل، كما رددنا، ثورة فلسفية ومفهومية وتقنية راديكالية محتملة على العقلية المؤسسة للرأسمالية بشكلها المهيمن حالياً في المصارف والأسواق (خصوصاً في لبنان). ولهذه المسألة نتائج تطبيقية شديدة الخطورة نضعها أمام القارئ وأمام كل معنيّ بالتطبيق وبالبديل الاقتصادي والمالية:

التخلي عن الأشكال الربعية والاحتكارية والصفيرية والوهمية، واعتماد أنماط تشاركية تبادلية تعاونية على كل المستويات، مع ما يترتب على ذلك من تغيير عقليات وأدوات ومؤسسات

«ألعاب صفيرية» أم مشاركة وتعاون؟

ليست قضية الاقتصاد ذي الطبيعة التشاركية جديدة أبداً، بل إنها قد شكلت الأساس النظري (والفهمي) للرد على طرح الصدر حول المخاطرة والبنوك من منظار إسلامي (وهناك من يدافع عنها - بقوة - في الغرب أيضاً). وقد وردت إسلامياً بالأخص في أعمال محمد عمر شبرا ورفيق يونس المصري وسامي السويلم ومحمود الجمل وعدنان عويضة وغيرهم. وهي تشكل الأساس المفاهيمي - النظري لطرح ما يسمى اليوم بالصفيرية الإسلامية. على أنها في الحقيقة لم تتخط إلى اليوم مرحلة التنظير، أمام المقاومة الهائلة من قبل العقلية الرأسمالية المهيمنة في الواقع التطبيقي. وقد لاحظنا في دراسات سابقة أنها - أي هذه النظرة التشاركية العامة - تستند إلى تأويل لنظرية الغرر الفقهية (أي «الخطر» لغة) يعمم مفهوم «الغرر المنهي عنه» إلى كل أنواع نقل الخطر، وهو نموذج - مثالي قوي، لكنه يفتقد إلى إثباتات حاسمة في الفقه الإسلامي (راجع مفهوم منطقة الفراغ عند الصدر). كما أنه نموذج - مثالي يحتاج إلى جهود تجريبية أوسع، حتى في البلاد الغربية. لكن، وعلى المستوى الفهمي - التأويلي، فمن الصعب عدم القبول بفكرة: رفض عقلية فقهاء الإسلام - بشكل عام - لمسألة «نقل الخطر» الرأسمالية هذه، وتفضيلهم الواضح والعام للأشكال التشاركية والتعاونية. من هنا كانت قناعتنا بأن النموذج - المثالي الأقرب إلى هذه العقلية هو نموذج لنظام ليس فقط تشاركياً، بل هو أيضاً تبادلي - تعاوني حسب وجهة التطبيق، بتوجب تعميمه على جميع جوانب الاقتصاد. ويبقى الإسهام الأهم لما نطرحه هو في فكرة «راديكالية» هذا النموذج وتطبيقه، أي إننا نعتبر أن طبيعته تقتضي - إن اعتقدنا به - بأن يعمم: على العقلية الاجتماعية - الاقتصادية الكلية من جهة، وعلى كل تفاصيل النظام التمويلي والمصرفي من جهة أخرى، ولو كان ذلك بالتدرج «الناعم» وعلى مراحل. فهو يدك قواعد النظام الرأسمالي السائد حالياً على المستويات الفلسفية والأخلاقية والتقنية كافة، ناقلاً إيّانا من عقلية المنافسة العدائية الطابع و«الألعاب الصفيرية» (Zero-sum games) «كما يسميها سامي السويلم، إلى عقلية التشارك والتعاقد والتعاون المعقدة. من هنا، فهو يشكل بديلاً - متميزاً - محتملاً للرأسمالية الليبرالية في مسائل عديدة.

فمن البديهي أن تطبيق نظام بديل (محتمل) كهذا لا يمكن أن يتم إلا في سياق محاولة تطبيق منظومة فكرية شاملة تقوم على عقيدة مفادها: أن هناك ما يكفي من موارد للجميع على هذه الأرض، وأنها بالتالي نكسب أكثر على المستوى الجماعي إذا ما قبلنا بالعقلية التشاركية - التعاونية (وهذا ما أثبتته أعمال كثيرة ضمن نظرية الألعاب مثلاً). من هنا، يمكننا القول إن تطبيق نموذج كهذا لا بدّ من أن ينطلق من أدق المستويات الأسرية والمحلية والمناطقية إلى المستويات الأشمل كالنظام المصرفي والتمويلي والتأميني

(والرتبوي أيضاً بطبيعة الحال). ولا شك - خصوصاً في بلد كلبان - في أن تطبيقه قد يتطلب وقتاً طويلاً وضخاً لعقليته وتقنياته ولو على شكل جرعات موضوعية ومدروسة في البداية. إن تطبيقه يتطلب - على أي حال - ثورة فكرية - عقائدية عامة وجريئة، على منظومة الربح والفردية - العداية. ومن النتائج المنتظرة من ثورته هذه، الخروج من عدة مشاكل يتحدث عنها السياسيون اليوم: عقلية الربا والربح، عقلية الاحتكار، عقلية التوزيع «غير العادل» للثروات، عقلية النظام المالي - المصرفي المضارب البعيد عن الاقتصاد الحقيقي والإنتاج. إنه لمن الواقعي - إلى حد بعيد - الادعاء بأن نظاماً كهذا قد يشكل الحل الأنسب لتوجيه الأسواق المصرفية والمالية نحو الإنتاج، ولحل معضلة سوء توزيع عوائد هذا الأخير بين الأفراد، مع الإبقاء على حرية ريادة الأعمال والابتكار، ومع الحفاظ على الحق الخاص في الملكية. هو نظام يهدف لا إلى اعتبار أن صاحب المال «يسرق» الربح عملياً من العامل (كما في النموذج الماركسي مثلاً)، وإنما يدعوها - مع التبسيط - إلى علاقة من نوع مختلف: هي علاقة شريك مع شريكه. وكذلك، فهو يدعو فئة معينة من المتعرضين لخطر ما، لا أن «يبيعوا» خطرهم مقابل عوض، وإنما أن يتعاقدوا ويتعاونوا عليه. نحن، على الأرجح، في إطار نموذجي مختلف راديكالياً كما سبق وأشرنا.

المستويات التطبيقية

أخيراً نصل إلى نقاش تطبيق هذا النموذج - المثالي المحتمل (والذي لا يدعي أنه الوحيد الممكن، ولا أنه الصحيح دينياً وعقائدياً، ولا أنه المنزل من أي مصدر إلهي - كما أسلفنا) على مستوى الأدوات والمؤسسات، وهو نقاش سنتناوله بشكل مختصر بسبب طبيعة هذه الورقة. فعلى المستوى الأسري والمحلي يتوجب، في سبيل تطبيق نموذج كهذا، تعميم منطق التمويل التشاركي غير الربوي من خلال إنشاء - مثلاً - صناديق تشاركية تمويلية محلية ومناطقية بهدف تمويل الإنتاج الزراعي والصناعي والسياحي والتجاري الصغير والمتوسط (راجع تجارب «الائتمان الصغير» المحلية حول العالم مثلاً). ومن شأن هذا التعميم، على الأرجح، أن يطوق ظاهرة المرابين المحليين المنتشرة بشكل قوي ضمن بيئة البقاع اللباني مثلاً. وكذلك، يتوجب تعميم منطق التأمين التكافلي والتبادلي) بمعنى (Mutualiste) بهدف التحوط ضد المخاطر الزراعية مثلاً، أو أنواع المخاطر الأخرى. ومن شأن هذه المشاريع أن تكون، في ما تكونه، جهداً ادخارياً وطنياً موجهاً نحو الاستثمار المنتج والرشيد، لا سيما بسبب طبيعة هذه المؤسسات. فالعقلية التي تدير مصرفاً ريوياً أو تأميناً غربياً لا يمكن أن تكون هي ذاتها العقلية التي تدير صندوقاً استثمارياً تشاركياً أو صندوقاً تأميناً تعاضدي - تبادلي. ولا العلاقة بين المستثمرين - الشركاء من جهة، وبينهم وبين المدراء من جهة أخرى، يمكن أن تكون هي نفسها ضمن الاتجاهين. كذلك في ما يخص المستويات المؤسساتية والأدواتية الوطنية الأعم: فيتوجب، في سبيل تطبيق نموذج كهذا، تعميم ثقافة الصناديق الاستثمارية التشاركية بهدف تمويل الاقتصاد الحقيقي، وهي ثقافة ما زالت شديدة الضعف في بلادنا. كما يدفع نموذج كهذا باتجاه دعم «رأس المال المخاطر (Capital-risk)» بهدف تمويل الشركات الصغيرة والمتوسطة. نلاحظ، عند كل مستوى، أننا ندفع عملياً باتجاه بناء ادخار وطني تعاضدي مستقل، هو أساس كل ورشة استثمارية على مستوى الوطن، وأساس لكل نهضة اقتصادية كما تبين تجارب الصناديق والمشاريع الادخارية في الغرب الأميركي والأوروبي.

أما بالنسبة إلى المصارف، فقد يكون المظهر الأتم لهذا النموذج هو: إما المصارف التبادلية) أو التشاركية بمعنى (Banque mutualiste حيث يكون المودع شريكاً، أو المصارف الإسلامية التي تتخلى عن عقلية الاستتساخ للرأسمالية لتذهب في اتجاه مفهوم الاستثمار التشاركي من زاوية أصولها والتزاماتها على السواء. لا يمكن لنموذج - مثالي كهذا أن يتقبل عقلية المصارف اللبانية الحالية التي توجه الادخار - حكماً - نحو الربح والاحتكار وتركيز الثروات. وكذلك على مستوى التأمين التجاري الذي لا يمكن أن تُقبل فلسفته «الرهانية» في إطار نموذجي كهذا. أخيراً وليس آخراً: على مستوى الأدوات المالية، فمن البديهي أن يتم تشجيع التقنيات المستندة إلى الاقتصاد الحقيقي لا الوهمي، مع رفض لعقلية المشتقات المالية) المستندة بلا شك إلى فلسفة المعادلات الصفرية (Zero-sum games)، ومع دعوة إلى تعميم أنواع أخرى من أدوات التحوط ضد المخاطر المالية. وقد اقترحنا في السابق إنشاء أدوات تحوط جديدة كلياً، الأساس فيها ليس «بيع الخطر» وإنما «مشاركته» (راجع: أبو حمدان، 2013، مصدر مذكور سابقاً) ولو في إطار مخاطر السوق.

إن لائحة التطبيقات هذه قد تطول، ولكن تبقى الفكرة الرئيسية هي: في التخلي - قدر الإمكان - عن كل الأشكال الربعية والاحتكارية والصفرية والوهمية، مع اعتماد الأشكال التشاركية - التبادلية - التعاونية على كل المستويات، مع ما يترتب على ذلك من تغيير للعقليات والأدوات والمؤسسات، ومن تغيير لأساس عملية التوزيع بين العمل ووسائل الإنتاج الأخرى. في ما يخص الجوانب التفصيلية لا سيما المتعلقة بالفقه الإسلامي، نحيل إلى أبحاثنا المذكورة سالفاً، وإلى الدراسة التأصيلية - الفقهية (المبدعة حقيقة) للدكتور عدنان عويضة (2010)، نظرية المخاطرة في الاقتصاد الإسلامي: دراسة تأصيلية تطبيقية، هرنودن (IIIT) في النهاية، نذكر أننا أمام نموذج - مثالي بنيانه من خلال التراث الإسلامي، لكنه - بلا شك - ذو طابع عالمي.

*خبير اقتصادي ومالي - باحث في المالية الإسلامية